الحفاظ على الزخم

من التحول الديمغرافي إلى التغير المناخي، تواجه منطقة جنوب شرق آسيا عددا كبيرا من التحديات، سيتطلب التغلب عليها الصمود والمرونة

مانو باسكاران

BNI

نادرا ما تصاب منطقة جنوب شرق آسيا بخيبة أمل في قدرتها على تحقيق مفاجآت تعزز الشعور بالأمل. فقد أثبت الناخبون الماليزيون مؤخرا خطأ الخبراء وانتخبوا حكومة إصلاحية تتصدى بحماس للتحديات التي تواجه هذا البلد. ومنذ عام ١٩٩٨، فعلت إندونيسيا نفس الشيء بالنجاح في إجراء واحدة من أكثر التحولات الديمقراطية إثارة للإعجاب بين اقتصادات الأسواق الصاعدة. وجاءت شركات مثل شركة "طيران آسيا" منخفضة التكلفة على ما يبدو من العدم لتصبح عملاقة في مجالها، في حين أن شركة "جراب"، النسخة الجنوب شرق آسيوية لشركات النقل حسب الطلب، هي مجرد واحدة من العديد من شركات "اليونيكورن" (unicorn) التي بدأت في الظهور.

ومثل هذه الأمثلة تجعلني متفائلا نسبيا بشأن الآفاق المستقبلية لمنطقة جنوب شرق آسيا في بيئة عالمية مضطربة على نحو متزايد. وبالطبع، ليس من السهل التعميم على منطقة تضم ٦٤٣ مليون نسمة في ١٠ دول تتسم بقدر التنوع الذي نجده في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وهي بلد زراعي يضم جبال وغابات وعرة، وسنغافورة، وهي مدينة براقة بها أحد أعلى مستويات المعيشة في العالم. لكنني على ثقة من أن المنطقة ستنجح في التغلب على عدد كبير من التحديات العالمية، التي تتراوح من شيخوخة السكان وتغير المناخ إلى أوجه التقدم في مجال التكنولوجيا والتدفقات المتغيرة للتجارة والتمويل الدوليين. وقد نجحت جنوب شرق آسيا في مواجهة الصدمات الخطيرة في الماضي، وخاصة أزمة ١٩٩٧–١٩٩٨، وخرجت منها أقوى من ذي قبل. وسيعتمد نجاحها في المستقبل على قدرتها على التكيف بمرونة مع هذه القوى العالمية وعلى قدرتها على الصمود أمام الصدمات والتوترات التي يخبرنا التاريخ بأنها حتمية.

اتجاهات الشيخوخة

كيف ستتكيف منطقة جنوب شرق آسيا؟ لنبدأ بالعوامل الديمغرافية نظرا لأن هناك أشياء كثيرة أخرى تتبعها. فالمنطقة تشهد تحولا ديمغرافيا كبيرا. ولن يتباطأ النمو السكاني فحسب، بل ستصبح اتجاهات الشيخوخة أكثر وضوحا. ورغم أن أعداد المسنين تزداد بسرعة في سنغافورة وتايلند، فحتى البلدان ذات الشعوب الشابة نسبيا، مثل ماليزيا والفلبين، سيتباطأ معدل نمو سكانها وقوتها العاملة. وسينتهي عصر العمالة الوفيرة والرخيصة، الذي ساعد المنطقة على أن تصبح منطقة صناعية من خلال الصناعة التحويلية القائمة على التصدير والعمالة المكثفة، إلى حد كبير في جميع أنحاء المنطقة.

وفي الوقت نفسه، تتوقع الأمم المتحدة أن يزداد تعداد سكان الحضر من ٤٩٪ من المجموع الحالي للسكان إلى حوالي ٥٦٪ بحلول عام ٢٠٣٠. وهذا يعني ٨٠ مليون شخصٍ آخر يتزاحمون في بلدات ومدن، ويتنافسون على الوظائف والمرافق، ولكنه، على الجانب الإيجابي، يمثل ٨٠ مليون عاملٍ لديهم فرصة أن يصبحوا أكثر إنتاجية وأن يحصلوا على أجور أعلى في بيئة حضرية ديناميكية. ويشكل هؤلاء العاملون سوقا مربحة للشركات التي تبيع طائفة واسعة من السلع والخدمات.

فهل يمكن للتطورات التكنولوجية أن تساعد المنطقة على مواكبة هذه التحولات الديمغرافية؟ إن التقدم المحرز في مجال الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الروبوتات، إلى جانب الابتكارات مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والمواد المركبة الجديدة، سيحدث تحولا في عمليات الصناعة التحويلية، مما يجعلها أقل كثافة في استخدام العمالة مع خلق فرص لمنتجات جديدة. ومن شأن ذلك أن يتيح طرقا جديدة لصنع الأشياء ويغير محركات القدرة التنافسية. وستكون هناك آثار غير مباشرة كذلك. فعلى سبيل المثال، طورت شركات تصنيع الطائرات، التي تستفيد من المواد المركبة الجديدة مثل ألياف الكربون، فئة من الطائرات

للرحلات فائقة المدى التي يمكن أن تجلب المزيد من السياح إلى جنوب شرق آسيا، مع ظهور خيارات سفر رخيصة نسبيا من نقطة إلى أخرى.

أمثلة أخرى:

- التوسع في استخدام تكنولوجيا "سماك" أو SMAC كما تُختصَر بالإنجليزية (التكنولوجيا الاجتماعية والمتنقلة والتحليلية والسحابية) ينبغي أن يتيح للشركات العديد من المسارات لتحسين الربحية والوصول إلى المستهلكين الذين يمكن أن يستفيدوا من السلع والخدمات التي تلبي احتياجاتهم على نحو أكثر مباشرة.
- الطاقة المتجددة ستُستخدم على نطاق أوسع، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تقليل اعتماد المنطقة على الوقود الأحفوري الملوِّث للبيئة مع تحسين أمن الطاقة.
- من شأن مجموعة من علاجات الطب الحيوي الجديدة، التي يعتمد بعضها على علم الجينوميات، أن تُحدث تحولا في العلاجات الطبية لمجموعة من الأمراض ومن الممكن جدا أن تؤدي ليس إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع وحسب، وإنما أيضا إلى تحسين نوعية الحياة. ويمكن أن تنشأ أنشطة تجارية جديدة عن هذه الابتكارات في منطقة شهدت ظهور بعض المراكز الطبية القادرة على المنافسة عالميا، مثل بانكوك.

ومع استيعاب المنطقة لهذه التكنولوجيات الجديدة، سيتعين عليها أيضا التعامل مع أشكال جديدة من العولمة والتكامل الإقليمي. ومع ذلك فإن التشاؤم الحالي بشأن العولمة قد يكون مفرطا. وبالتأكيد كان هناك رد فعل سلبي كبير في الاقتصادات المتقدمة ضد التجارة الحرة والهجرة، ولكن هذه ليست نهاية اللعبة. فبمرور الوقت، من المرجح أن يؤدي رد الفعل السلبي هذا، في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات جنوب شرق آسيا، إلى عقد اجتماعي منقح وسياسات أكثر توازنا يمكن أن تعوض على نحو أفضل الخاسرين من العولمة من خلال تعزيز شبكات الأمان وبرامج إعادة التدريب.

أشكال التكامل

في النهاية، ينبغي أن تستفيد المنطقة من أوجه التآزر بين العولمة وأشكال التكامل الاقتصادي الأخرى، لكن يمكن أن تتغير صيغة وشكل هذا التكامل. فعلى أحد المستويات، ربما تزداد صعوبة نجاح المبادرات متعددة الأطراف على مستوى العالم بأسره. ومع ذلك، من المرجح أن تتوسع جهود التكامل صغير النطاق مثل الشراكات الاقتصادية دون الإقليمية أو التجارة عبر الحدود. وتقوم بالفعل رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) المكونة من ١٠ أعضاء بوضع خطط عملية للتكامل، مثل خطة الجماعة الاقتصادية للآسيان ٢٠٢٥. ويضع هذا المنهج الفريد للتكامل في جنوب شرق آسيا أهدافا طويلة الأجل ويتيح لكل بلد قدرا كبيرا من المرونة لتحقيقها؛ بهدف تحسين تدفق السلع والخدمات ورأس المال والبيانات والأشخاص.

وقد استفادت المنطقة بالفعل من مزايا العديد من أشكال التكامل الأخرى. ومن الأمثلة على ذلك، منطقة ميكونغ الفرعية الكبرى، حيث عملت بلدان آسيان الشمالية معا لأكثر من ٢٠ عاما على زيادة التكامل، حيث تحسن النقل إلى حد كبير كما زادت تدفقات التجارة والعمالة بشكل سريع. وساعدت التجارة عبر الحدود بين تايلند وجيرانها في تحوُّل البلدات الصغيرة إلى مراكز مزدهرة. ومن المرجح أن تكون جهود التكامل في جنوب شرق آسيا بمثابة نماذج تُحتذى لاقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى. وهو أمر مهم لأن البلدان التي تختبر هذا التكامل غالبا ما يكون لديها حوافز أكبر للإصلاح وتحسين قدرتها التنافسية — كما حدث خلال العقدين الماضيين من العولمة.

ومن المرجح أيضا أن تظل جنوب شرق آسيا مندمجة إلى حد كبير في الاقتصاد العالمي. وسوف يشكل الانكشاف المستمر للتدفقات المالية العالمية تحديين. أولا، تكون الأسواق المالية أكثر عُرضة لنوبات التوتر، والصدمات العرضية، والأزمات المباشرة. وتكمن جذور المشكلة في البنيان المالي الدولي، وبينما ساعدت بعض الإصلاحات التي أعقبت الأزمة في تعزيز النظام المالي العالمي، ستظل اقتصادات الأسواق الصاعدة في جنوب شرق آسيا وأماكن أخرى عُرضة لصدمات قوية بسبب تدفقات رؤوس الأموال الكبيرة والمتقلبة. وفي كثير من الحالات، قد يعني هذا ببساطة أن التقلبات غير المتوقعة في العملات الإقليمية تعقِّد عملية صنع السياسة النقدية وتسبب للشركات حالة من عدم اليقين. ولكن في أوقات أخرى، يمكن أن تكون تدفقات رأس المال أكثر زعزعة للاستقرار بكثير، مما يخلق حالة من الذعر في أسواق العملات والأسهم والسندات، مع عواقب وخيمة على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

ثانيا، ستصبح الصين عنصرا أكثر فعالية بكثير في مجال التمويل العالمي مع تحرير مجموعة ضخمة من مدخراتها وتدفقها خارج النظام المغلق حاليا. وقد أطلقت الصين أيضا عدة مبادرات، مثل مبادرة "الحزام والطريق"، وأنشأت مؤسسات مالية، مثل بنك التنمية الجديد والبنك

لمواكبة هذه الفترة التي تشهد تغيرات مقلقة، يجب على جنوب شرق آسيا بناء قدرتها على الصمود.

الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ستصبح جزءا لا يتجزأ من البنيان المالي العالمي.

تغير المناخ

لن تكون التحديات البيئية، بما في ذلك تغير المناخ، أقل أهمية. فرغم صعوبة التنبؤ بالضرر الاقتصادي الذي قد ينجم عن ارتفاع مستويات سطح البحر وتزايد العواصف العنيفة، يتوقع بنك التنمية الآسيوي أن تكون منطقة جنوب شرق آسيا من أكثر المناطق تضررا في العالم (راجع المقالة ذات الصلة في صفحة ٢٢). والدخان الناتج عن حرائق الغابات التي تحيط بأجزاء من إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة كل عام يشير إلى أن الضرر يمكن أن يكون بالغا ومؤلما.

وتمثل ندرة المياه، رغم ضعف تسليط الضوء عليها، مصدرا محتملا آخر للنزاع والاضطرابات الاقتصادية. فهناك بالفعل علامات على التوتر، تتسبب في جزء منها سلسلة السدود المبنية على الروافد العليا لنهر ميكونغ بالصين. وقد ثبُت أن هذه السدود تتسبب في تغيير تدفق الرواسب الغنية بالمواد الغذائية إلى جانب تدفق الفيضان السنوي (التدفقات المتقلبة من النهر خلال الفصول المختلفة)، الذي يجب أن يكون في اتجاه مجرى النهر للحفاظ على صيد الأسماك وغيره من الأنشطة الضرورية لمعيشة الناس في الحوض السفلي لنهر ميكونغ. ولن يكون من السهل إدارة موارد المياه في جنوب شرق آسيا وضمان المساواة في توفير ما يكفي من المياه الآمنة.

التكنولوجيات الجديدة

فلنتعرف على ما تعنيه هذه الاتجاهات العالمية للمنطقة، بدءا من تأثير التطورات التكنولوجية. إن التنبؤات المتعلقة بنزوح العاملين بالجملة تبدو مفرطة في التشاؤم. وتُعد بعض حالات النزوح طبيعية في اقتصاد السوق حيث تولد صناعات جديدة وتتراجع صناعات أخرى: فأحيانا تتسارع وتيرة هذه العملية؛ وتتباطأ في أحيان أخرى. وفي العقود القادمة، من المرجح أن تتسارع وتيرة عمليات النزوح، لكن وتيرة خلق فرص العمل ستتسارع أيضا. فكم منا توقع أن تؤدي الإنترنت إلى ظهور صناعة الأمن الإلكتروني التي توظف مئات الآلاف من العاملين في جميع أنحاء العالم؟ الولايات المتحدة وحدها لديها قوى عاملة في مجال الأمن الإلكتروني تبلغ ٧٦٨ ألف عاملٍ، وذلك وفقا لتقديرات رابطة صناعة تكنولوجيا الحوسبة (Computing Technology Industry Association, CompTIA)، وهي رابطة في مجال التكنولوجيا. وبالمثل، سيؤدي ظهور الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات إلى خلق وظائف جديدة.

كيف ستواكب جنوب شرق آسيا التغيرات التكنولوجية والتطورات الأخرى التي تَعِد بتحسين هيكل القدرة التنافسية الحالي؟ من المحتمل جدا أن تكتسب إعادة الصناعة التحويلية للاقتصادات المتقدمة مزيدا من الزخم. وإلى جانب ذلك، ينتج عن بعض التكنولوجيات تأثيرات الشبكات التي تمنح الاقتصادات الأكبر أفضلية على الاقتصادات الأصغر. وليس من قبيل المصادفة أن شركات مثل علي بابا، وألفابت، وفيسبوك، وتنسنت قد نشأت في الصين والولايات المتحدة.

ومن المرجح أيضا أن تواصل الصين الارتقاء بسلسلة القيمة، في حين أنه من المرجح أن تعزز الهند من تواجدها في صناعات تحويلية أكثر تخصصا حيث تتحسن البنية التحتية وبيئة الأعمال وتزداد قدرة الشركات المصنعة على استغلال وفورات الحجم. لكن كل هذا لا يعني أن نموذج الصناعة التحويلية التي تقودها الصادرات لن تستفيد منه البلدان حديثة العهد بالتنمية مثل إندونيسيا والفلبين، وذلك لسببين.

أولا، تغطي الصناعات القائمة طائفة من الأنشطة، ومن غير المرجح أن تُحدث التكنولوجيا تحولا في كل نشاط لدرجة لا يبقى معها المجال متسعا للأنشطة كثيفة الاستخدام للعمالة. ففي صناعات مثل المنسوجات والملابس والأحذية، على سبيل المثال، هناك حدود لمستوى الأتمتة الممكن.

وثانيا، يمكن للتكنولوجيات الجديدة إنعاش الاقتصادات النامية في جنوب شرق آسيا. ولننظر كيف ساعدت التطورات في مجال الاتصالات وأجهزة الكمبيوتر الفلبين على إقامة صناعة جديدة تماما — وهي التعاقد الخارجي على أداء العمليات التجارية — من الصفر. ومن شأن تعدد التكنولوجيات الناشئة أن يوفر المزيد من هذه الفرص.

بناء القدرة على الصمود

لمواكبة هذه الفترة التي تشهد تغيرات مقلقة، يجب على جنوب شرق آسيا بناء قدرتها على الصمود، أو قدرتها على التعافي من الصدمات والتوترات. وفي الوقت نفسه، يجب أن تظل مرنة للاستفادة من الفرص وتخفيف المخاطر التي تفرضها التحديات الأطول أمدا مثل الاضطرابات التكنولوجية وتغير المناخ.

لقد تحسنت القدرة على الصمود منذ الأزمة الإقليمية في ١٩٩٧–١٩٩٨. فقد أصبحت الاقتصادات أكثر تنوعا؛ واعتمدت الحكومات أنظمة سعر صرف أكثر مرونة؛ وأصبحت الهياكل المالية أقل عُرضة للأزمات بكثير حيث تحتفظ البنوك، على سبيل المثال، برؤوس أموال أكبر؛ وتحسنت ميزانيات الشركات، والأسر، والمؤسسات المالية، والحكومة. ولإثبات ذلك، ما عليك سوى معرفة مدى نجاح المنطقة في مواجهة الصدمات وتحركات السوق الحادة في السنوات الأخيرة، مثل الأزمة المالية العالمية، وأزمات منطقة اليورو المتتالية، وانهيار أسعار السلع الأولية.

ولقياس مدى مرونة استجابة المنطقة للتحولات والاضطرابات التي من المحتمل أن تواجهها، من المفيد معرفة كل من التكيف التلقائي من أسفل إلى أعلى من جانب الشركات والأفراد، والتكيف القائم على السياسات. فقد اتخذت منطقة جنوب شرق آسيا خطوات في هذين المجالين ربما لم تكن جميعها ملائمة، ولكنها تتحرك حاليا في الاتجاه الصحيح.

ويعد التكيف التلقائي من أسفل إلى أعلى في وضع جيد إلى حد كبير. فلدى الشركات في المنطقة سجل أداء حافل في مجال التحول. ومن أمثال تلك الشركات طيران آسيا، وهي شركة طيران منخفضة التكلفة نمت لتصبح أكبر شركة طيران في ماليزيا ولديها شركات تابعة في جميع أنحاء المنطقة. وزاد حجم شركات تايلندية مثل مجموعة تشاروين بوكفاند ومجموعة سيام للأسمنت زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة لتعمل في جميع أنحاء منطقة ميكونغ وخارجها.

الدعم الحكومي

وفي مجال التكيف القائم على السياسات، ظهرت مجموعات من الأنشطة القادرة على المنافسة عالميا في جميع أنحاء المنطقة، وهي ما يمكن أن تكون نقطة بداية للابتكار. وقد استفاد العديد من هذه الأنشطة من الدعم الحكومي في شكل خطط رئيسية صناعية وحوافز لتطوير المناطق الصناعية وجذب المستثمرين الأجانب. ومن الأمثلة الجيدة في هذا الصدد الساحل الشرقي لتايلند الذي أصبح مركزا رئيسيا لصناعة البتروكيماويات والسيارات. وتسعى الحكومة التايلندية حاليا لتحويل هذه المنطقة إلى "ممر اقتصادي شرقي" موسع. وتمتلك ماليزيا ممر "بينانغ–كوليم" ومنطقة "إسكندر" الجنوبية، وهي أيضا مجموعات صناعية ولوجستية قادرة على المنافسة عالميا.

ويتمثل العنصر الرئيسي لتحسين عمليات التكيف القائمة على السياسات في توفير السلع العامة مثل البنية التحتية، والتعليم والتدريب على المهارات، والبحث والتطوير، وشبكات الأمان الاجتماعي. وهذا ما يحدث الآن — شاهد التحول الكبير في الاستثمار في البنية التحتية عبر المنطقة بعد عقود من التقدم البطيء.

وتعمل الحكومات كذلك على الحد من القيود التنظيمية والتصدي للفساد. فقد تحسن ترتيب إندونيسيا بحسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، وأجرت هيئة مكافحة الفساد بها محاكمة جريئة لمئات من المسؤولين، بما في ذلك أحد رؤساء البرلمان، وحكام مناطق، ومسؤولون كبار في الوزارات. وقد قطع هذا شوطا طويلا نحو الحد من ثقافة الإفلات من العقاب التي تجعل القضاء على الفساد أمرا غاية في الصعوبة. كذلك تُظهر الحكومة الجديدة في ماليزيا حماسة مثالية في محاربة الفساد.

ويمكن أن يكون العقدان التاليان مبشرين لمنطقة جنوب شرق آسيا من حيث الفرص التي تتيحها التكنولوجيا والنمو العالمي، لكن يمكن كذلك أن يكونا صاخبَين بسبب المخاطر المستمرة، مثل تلك التي يمكن أن تنجم عن بنيان مالي دولي لم يتم إصلاحه وغير مستقر. ومن الواضح أن هناك الكثير من العمل الشاق الذي يتعين القيام به. ورغم أن صناع السياسات اتخذوا خطوات لم تكن جميعها ملائمة، فهم يسيرون في الاتجاه الصحيح. وتشهد الشركات نموا من حيث الحجم ودرجة التطور، مما يساعد اقتصادات المنطقة على التكيف بمرونة وفعالية مع التحديات الجديدة. وقد كان لجنوب شرق آسيا سجل أداء جيد في مواجهة التحديات بمرور الوقت. ولدينا كل الأسباب التي تدعو للثقة في أنها ستواصل السير على هذا الدرب. FD

درس **مانو باسكاران** الاتجاهات الاقتصادية والسياسية في جنوب شرق آسيا لأكثر من ٣٠ عاما. وهو الرئيس التنفيذي لشركة "Centennial Asia Advisors" في سنغافورة، وهي وحدة تابعة لمجموعة سنتنيال (Centennial Group)، وهي شركة استشارات استراتيجية مقرها واشنطن العاصمة. وعمل سابقا في جهاز الخدمة الإدارية لحكومة سنغافورة وتولى منصب كبير الاقتصاديين في شركة إس جي للأوراق المالية (SG Securities) في سنغافورة.